

صادق مجلس النواب الجزائري اليوم (الثلاثاء) على مشروع القانون المتعلق بضبط الحدود البحرية بين الجزائر وتونس والتي تعد أول اتفاقية من نوعها في مجال الحدود بين الجزائر ودول الجوار.

ويهدف مشروع القانون إلى الضبط النهائي للحدود البحرية بين الجزائر وتونس من خلال ممارسة كل طرف في مجاله البحري لسيادته أو حقوقه السيادية أو ولايته القانونية.

وتنص الاتفاقية - حسب التقرير التمهيدي للجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية بالمجلس الشعبي "مجلس النواب" - على تبادل المعلومات في حال التنقيب لاستكشاف أو استغلال الموارد الطبيعية على مقربة من خط الحدود البحرية، وفي حالة إمكانية استغلال هذه الموارد كلياً أو جزئياً انطلاقاً من الجانب الآخر لخط الحدود، يضبط الطرفين باتفاق مشترك الترتيبات المتعلقة بالاستغلال.

كما تنص على تسوية كل خلاف ينشأ بين الطرفين بخصوص تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها عن طريق المفاوضات، وأن تعذر ذلك يتم اللجوء إلى أية طريقة سلمية أخرى يقبلها الطرفان وفقاً للقانون الدولي.

ونصت الاتفاقية أيضاً على تشكيل لجنة مشتركة للحدود البحرية تقوم بتنفيذ الاتفاقية وتذليل الصعوبات الناتجة عن تطبيقها.

من جانبه، أكد وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي - في دره على تساؤلات أعضاء مجلس النواب - أهمية هذه الاتفاقية مع تونس، مشيراً إلى أن العلاقة بين البلدين في الوقت الراهن تتميز بالاحترام المتبادل والتعاون في مختلف المجالات.

وأشار إلى أن هذه الاتفاقية تعتبر أول اتفاقية تبرمها الجزائر مع دولة مجاورة في مجال ضبط الحدود البحرية، وإن إبرام هذه الاتفاقية خطوة مرحلية ستبناها خطوات أخرى مع دول أخرى ومنها المغرب، كما أن المفاوضات بين الجزائر وليبيا "لترسيم الحدود البرية بينهما ستستكمل مستقبلاً".

وبخصوص محاربة التهريب بمختلف إشكالاته عبر الحدود الجزائرية، أكد مدلسي أهمية التفكير من أجل الوصول إلى الأسباب الحقيقية التي تقف وراء هذا العمل.

كما جدد مدلسي التزام الجزائر بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مشيراً إلى أنها استضافت العديد من اللاجئين الأجانب "لأسباب إنسانية لفترة انتقالية"، داعياً في نفس الوقت هؤلاء اللاجئين إلى احترام القوانين الجزائرية.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 08/01/2013

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfara.com